العراقيون يكسرون حاجز الخوف في سبيل إصلاح نظامهم

خبراء: احتجاجات العراق دفنت الطائفية في ساحة التحرير

متابعة/ المدى

أجمع ناشطون في تنظيم المظاهرات ومفكرون ومراقبون عراقيون على أن المظاهرات التي خرجت في عموم العراق منذ ٥ شباط الماضي قد أطاحت بـ"طائفية السياسيين" التي روجوا لها بعد عام ٢٠٠٣.

ويقول باحثون عراقيون إن الطائفية في العراق تعززت وترسخت بفعل الامتيازات والمكاسب التي حققها أمراء الطوائف، لاسيما بعد تأسيس مجلس الحكم الانتقالي بمبادرة من الحاكم المدني في العراق الأميركي بول بريمر.

ويرون أن هذه الطائفية المجتمعية بدأت تتفتت وتضعف، وبدت هشاشتها بعد أن حلق السياسيون العراقيون بعيداً عن جمهورهم الذين ادّعوا تمثيله، لذلك انخرط الشباب في كل البلاد ومن كل الألوان والمكونات القومية أو الدينية أو السياسية والاجتماعية أو الطائفية، لكي يقولوا كلمتهم الموحدة ضد الطائفية السياسية من جهة وضد الفساد من جهة أخرى.

ويؤكدون أن القمع الذي واجهت به الحكومة المتظاهرين زادهم إصراراً على الامتثال لمطالبهم، لاسيما تحسين الخدمات ومحاربة الفساد والقضاء على البطالة، منوها بأن كل هذا مرهون بإعادة النظر في النظام السياسي القائم وارتباطاته، بما فيها بقاء القوات الأميركية في الأراضي العراقية.

ويرون أيضاً أن المظاهرات التي خرجت خلال الأسابيع الماضية كانت ذات طبيعة مختلفة، وهي تمرين جديد للشباب العراقي الذي كان يجبر منذ خمسة عقود من الزمان على الخروج بمظاهرات تأييد أو مظاهرات احتفالية.

وقالوا إنه للمرة الأولى يتدرب الشباب العراقي على مظاهرات احتجاجية فيها تحدّ للحكام وفيها عودة إلى تراث الشباب العراقي خلال أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، وتكون اللغة السائدة في هذه المظاهرات عابرة للطائفية والإثنيات، وفيها عودة للغة الوطنية العامة التي تنادي بالمواطنة.

ويرون أن أهم ما في هذه المظاهرات هو أنها بدأت تنقل الخوف من المواطن المظلوم والمحروم والمهمش.

وتقول الناشطة ينار محمد وهي من منظمي المظاهرات في العراق للجزيرة نت، إن المتظاهرين الذين جمعهم في ساحات الاحتجاج التدهور وانعدام الخدمات والبطالة والفساد الذي استشرى في مفاصل الدولة، لم تخطر ببالهم أي اتجاهات طائفية أو قومية ولم يكن يعلم أي منهم بطائفة أو قومية الآخر. وتضيف ينار أن الطائفية التي يتحدثون عنها موجودة في مستويات عليا من الفئة السياسية من أجل أن يحافظوا على مكتسباتهم، وليست موجودة في ساحات المظاهرات.

وأكدت أن هذه المظاهرات عززت من الروح الوطنية والتلاحم الجماهيري لدى المتظاهرين وعموم الشعب العراقي، وقالت "أدركنا مدى ما فرض علينا من تفرقة طائفية وعرقية خلال السنوات الثماني الماضية بعد عام ٢٠٠٣، وكان مفتعلاً من جماعات تولت الحكم لتحقيق مكاسب لها".

وبدوره يقول الناشط وأحد منظمي المظاهرات في العراق عدي الزيدي، إن الطائفية غير موجودة لدى الشعب العراقي وهي موجودة لدى السياسيين العراقيين فقط.

ويضيف أن العراقيين في مختلف المدن العراقية خرجوا في المظاهرات يوم ٢٥ شباط دون النظر إلى الانتماء الطائفي أو العرقي، والجميع شارك بروح وطنية خالصة للوطن.

مؤكداً أنه "لا يهمهم سوى تحقيق مطالب المتظاهرين التي تصاعد سقفها من توفير الخدمات ومحاربة الفساد إلى الإطاحة بالنظام السياسي وحكومة المالكي وتغير الدستور".

يشار إلى أن نائب مساعد وزيرة الخارجية لشؤون العراق مايكل كوربن قال إن العراق سيشهد مزيدا من الاحتجاجات مع مطالبة المواطنين بخضوع المسؤولين للمحاسبة.

وأكد كوربن أن الولايات المتحدة لا تعتقد أنها تستهدف الإطاحة بالحكومة الائتلافية في العراق.

أضاف كوربن في محاضرة ألقاها في مركز للبحوث في واشنطن أن العراقيين يحتجون للمطالبة بالخدمات ومكافحة الفساد وتحسين استجابة الحكومة لمطالبهم وليس لتغيير النظام. ولفت كوربن إلى أن على الولايات المتحدة أن تراقب ما تفعله الحكومة كما أن عليها في الوقت نفسه مراقبة ما يفعله المحتجون.

وقال كوربن إن الحكومة الأميركية حثت المسؤولين العراقيين على التعامل مع الاحتجاجات بطريقة متوازنة وصريحة وستسعى إلى مساعدة المسؤولين العراقيين على تحسين أدائهم ومستوى الخدمات.

من ناحية أخرى، شدد رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي على ضرورة استعادة ثقة الشعب من خلال الاستجابة لمطالبه المشروعة، مضيفا أن البرلمان ماض في تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي ومفوضية حقوق الإنسان استجابة لهذه المطالب المواطنين.

وقال النجيفي إن البرلمان سيضيّف الخميس المقبل رئيس الحكومة نوري المالكي في جلسة مصارحة حول مسار الحكومة وقراراتها وتوجهات برامجها، مشددا على ضرورة استعادة ثقة الشعب.

وأقر النجيفي بوجود تقصير في عمل البرلمان، ودعا النواب إلى الالتزام بحضور الجلسات والمشاركة بفاعلية فيها.

ويشهد العراق تظاهرات في مختلف أرجائه للمطالبة بتحسين الخدمات العامة والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة وإيجاد فرص عمل.

تحدثت عن غبن سيلحق بعض الدرجات

اللجنة المالية تكشف تفاصيل رواتب الرؤساء ونوابهم

متابعة/ المدى

كشفت اللجنة المالية في البرلمان عن المبالغ التي سيتقاضها رئيس الجمهورية ونوابه ورئيسي مجلس الوزراء ومجلس النواب والوزراء وأعضاء البرلمان وفقا لمشروع قانون تخفيض الرواتب الجديد، فيما أكدت إرسالها كتابا رسميا إلى رئاسة مجلس النواب لإدراج مشروع القانون في جدول أعماله.

وقالت عضو اللجنة نجيبة نجيب لوكالة السومرية نيوز، إن "اللجنة المالية بعد أن تسلمت مشروع قانون رواتب الرئاسات الثلاث وتنظيم رواتب ملاك موظفي هذه الرئاسات ارتأت أن يكون لها اجتماع خاص لدراسة هذا المشروع"، مبينة أن "أعضاء اللجنة اجتمعوا لدراسة كافة فقرات المشروع ومناقشة الكثير من الأمور المتعلقة به".

وأضافت نجيب أن "اللجنة قررت بعد الاجتماع بأن ترسل نسخة من المشروع إلى مجلس النواب لغرض القراءة الأولى"، مشيرة إلى "وجود بعض الأخطاء في المشروع منها تحديد مخصصات خطورة لموظفي الرئاسات الثلاث تقل كلما ازدادت الدرجة الوظيفية".

وتابعت عضو اللجنة المالية أن "اللجنة شعرت بعد التدقيق في الموضوع بنوع من الغبن سيلحق ببعض الدرجات وأنه لن يحقق العدالة المبتغاة من تشريع هذا القانون"، مؤكدة أن "اللجنة ارتأت بأن تكتب كافة الملاحظات المتعلقة بالمشروع مع الاحتفاظ بحق البرلمان في أن يعرض المشروع كقراءة أولى في جلساته".

وأشارت نجيب إلى أن "اللجنة المالية قررت اخذ رأي اللجنة القانونية بخصوص القوانين المتعلقة بهذا المشروع كقانون التقاعد المدني الموحد وقانون الخدمة المدنية وقانون الامتيازات وحقوق الوزراء والقوانين الأخرى المتعلقة برواتب القضاة"، لافتة إلى أن "القانون سيشمل كافة الدرجات الخاصة والوزراء والنواب".

وأكدت عضو اللجنة المالية أن "المشروع سيعرض على مجلس النواب كقراءة أولى بدون تقرير للجنة المالية ليتم اخذ رأي اللجنة القانونية في كثير من الأمور التي تتعلق بالقانون منها مدى تعارض هذا المشروع مع القوانين الأخرى المرتبطة".

وأوضحت نجيب أن "راتب رئيس الجمهورية وفقا لمشروع القانون سيتم تحديده بثمانية ملايين دينار كراتب اسمي مع مخصصات المنصب أربعة ملايين دينار ليكون الراتب كاملا ١٢ مليون دينار عراقي"، مشيرة إلى أن "نواب رئيس الجمهورية سيتقاضون سبعة ملايين دينار كراتب أسمي مع ثلاث ملايين دينار مخصصات منصب ليكون الراتب كاملا عشرة ملايين دينار عراقي".

ولفتت عضو اللجنة المالية إلى أن "أعضاء مجلس النواب لا يتقاضون راتبا باعتبارهم مرشحين وليس معينين"، موضحة أن "ما يتقاضوه هو مكافئة شخصية تساوي ما يتقاضاه الوزراء والمحدد بخمسة ملايين دينار كراتب أسمي وثلاثة ملايين دينار مخصصات منصب ليكون الراتب كاملا ثمانية ملايين دينار عراقي".

وأشارت نجيب إلى أن "رئيسي مجلس الوزراء ومجلس النواب يتقاضيان راتبا اسميا يبلغ ثمانية ملايين دينار مع ثلاثة ملايين دينار مخصصات منصب"، مبينة أن "رواتب الدرجات الخاصة تكون اقل من الوزراء وتبلغ أربعة ملايين دينار كراتب اسمي وثلاثة ملايين دينار مخصصات منصب ليكون مجموع الراتب سبعة ملايين دينار عراقي".

وأكدت نجيب أن "اللجنة المالية أرسلت كتابا رسميا إلى رئاسة مجلس النواب لإدراج مشروع القانون في جدول أعماله"، لافتة إلى أن "قرار تحديد موعد القراءة الأولى لمشروع القانون سيكون لرئاسة مجلس النواب".

وكانت اللجنة المالية قد أعلنت، في الثاني والعشرين من شباط الماضي، عن وصول مشروع قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث وأعضاء البرلمان الى مجلس النواب بعد انجازه من قبل رئاسة الوزراء.

وصوت البرلمان العراقي خلال جلسته الـ ٣٦ على إلغاء المنافع الاجتماعية للرئاسات الثلاثة بالكامل التي نصت عليها الفقرة الحادية والعشرون من الموازنة الاتحادية العامة للعام ٢٠١١.

وكان مصدر مطلع كشف لـ"السومرية نيوز" في ١٠ كانون الثاني الماضي أن حجم المنافع الاجتماعية لكل نائب من نواب رئيس الجمهورية الثلاثة تبلغ ثمانية عشر مليون دولار سنويا اي ما يعادل واحدا وعشرين مليار دينار عراقي وأن المبالغ التي تمنح لهم بإمكانهم إنفاقها على احتياجاتهم كالسفر وغيرها، إضافة إلى المشاريع التي يمكن أن ينفذها النائب خلال فترة توليه المنصب.

وأبدت جبهة التوافق العراقية، في ٩ شباط الماضي، دعمها لمبدأ تخفيض الرواتب ومخصصات النواب وأعضاء الهيئات الرئاسية في حال احتسابها مع مخصصات المنافع الاجتماعية، فيما دعت القائمة العراقية، في ٨ شباط الماضي، إلى ترشيق رواتب الرئاسات واصفة المخصصات والمنافع التي يتقاضاها أعضاء الرئاسات بالضخمة، مبينة أن قيمة الراتب الشهري والمنافع الاجتماعية لأي نائب في البرلمان تصل إلى ٣٤ مليون دينار عراقي، فيما تصل قيمتها لدى كل من أعضاء الرئاسات الثلاث إلى ٨٠ مليون دينار شهريا، فيما أكدت هيئة النزاهة أن مصروفات الرئاسات الثلاث بعيدة عن مراقبة الهيئة بشكل كامل.

وكانت مجموعة من منظمات المجتمع المدني ببغداد رفعت، في تشرين الثاني الماضي، دعوى قضائية، للمطالبة باسترداد أكثر من ٤٠ مليون دولار تسلمها النواب الذين حضروا جلسة واحدة تحت قبة البرلمان استغرقت أقل من ٢٠ دقيقة.

وكان من المتوقع أن يصادق النواب في أول جلسة للبرلمان، على تخصيص مبلغ ٢٥ مليون دولار لشراء سيارات، كما أن أعضاء مجلس النواب السابقين، الذين فشلوا في الانتخابات الأخيرة، وعددهم ٢١٢ نائباً، يتسلمون ٨٠٪ من رواتبهم بالإضافة إلى مخصصات عشرة حراس، كما يتلقى ٢٧٥ عضواً استمرت ولايتهم عاماً واحداً في البرلمان، ٨٠٪ من رواتبهم أيضاً، إضافة إلى مخصصات سبعة حراس.

وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني قد قدم، في ٧ شباط الماضي، طلبا لرئاسة البرلمان يقضي بتعديل قانون نواب رئيس الجمهورية، باستحداث موقع لنائب رابع، لترشيح شخصية تركمانية لتولي المنصب الأمر الذي جوبه بالرفض من قبل مجلس النواب.

وتضمن الدستور العراقي ثلاث مواد تتعلق بامتيازات الرئاسات الثلاث وأعضاء مجلس النواب، الأولى المادة (٦٣) أولا التي تنص على أن تحدد حقوق وامتيازات رئيس مجلس النواب ونائبيه وأعضاء المجلس بقانون، والثانية هي المادة (٧٤) التي تنص على أن "يحدد بقانونٍ راتب ومخصصات رئيس الجمهورية، والثالثة هي المادة (٨٢) ونصها "ينظم بقانون، رواتب ومخصصات رئيس وأعضاء مجلس الوزراء، ومن هم بدرجتهم.

وكانت الحكومة العراقية اقرت في وقت سابق مشروع قانون ينص على تخفيض رواتب ومخصصات كبار رجال الدولة خصوصا في الرئاسات الثلاث بنسب تصل الى خمسين بالمئة وتوجيه الاموال الى الاعمار والبناء حسبما اعلن الناطق باسم الحكومة.

وقال علي الدباغ في بيان أن "مجلس الوزراء قرر الموافقة على مشروع قانون تخفيض رواتب ومخصصات رئيس الجمهورية ونوابه ورئيس الوزراء ونوابه والوزراء ووكلاء الوزارات ومن هم بدرجتهم ومن يتقاضى رواتبهم والمستشارين وأصحاب الدرجات الخاصة والمديرين العامين ومن هم بدرجتهم ومن يتقاضى رواتبهم والمكافأة الشهرية لرئيس مجلس النواب ونائبيه وأعضاء مجلس النواب وإحالته الى مجلس النواب".

وأشار الدباغ إلى أن "الموافقة على المشروع تأتي لتقليص الإنفاق العام على الرواتب والمخصصات والاتجاه نحو الإعمار والبناء وتحقيق العدالة والمساواة في توزيع الرواتب والمخصصات بما ينسجم والمعايير الوظيفية".

وأوضح الدباغ أن المسودة التي تضم ١٣ مادة "حددت تخفيض راتب ومخصصات رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء بنسبة تتجاوز (٥٠)٪ وتخفيض رواتب ومخصصات نواب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء بنفس النسبة، وتخفيض راتب ومخصصات الوزير ومن هو بدرجته وعضو مجلس النواب بنسبة تتجاوز (٤٠)٪". وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد قرر في الخامس من الشهر الجاري خفض راتبه الشهري بنسبة خمسين في المائة وإعادة النصف الاخر إلى خزينة الدولة، في خطوة تهدف لتقليص الفوارق المعيشية في البلاد. وكان المالكي يتقاضى ٣٥ مليون دينار (٣٠ ألف دولار) قبل التخفيض.

ويتقاضى الوزراء العراقيون البالغ عددهم ٤٣ راتب تبلغ ١٣ مليون دينار (١١ ألف دولار) ومثلهم يتقاضى ٣٢٥ نائبا في البرلمان.

وتأتي هذه الخطوة لامتصاص الغضب والاستياء المتصاعد لدى المواطنين من سوء الخدمات وتفشي الفساد.

ميلكرت يقول إن الفتيات يواجهن تحدياً كبيراً

الأمم المتحدة: ربع نساء العراق لا يعرفن القراءة والكتابة

متابعة/ المدى

كشفت ممثلية الأمم المتحدة في العراق أن ربع النساء العراقيات أميات يجهلن القراءة والكتابة، داعية إلى دمج النساء في المجتمع العراقي وتمثيلهن في الحكومة، في حين أكدت وزارة الخارجية إنصاف الدستور العراقي للمرأة التي بدأ صوتها يعلو في العراق.

وقال ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق آد ملكيرت في كلمة ألقاها خلال احتفالية نظمتها وزارة الخارجية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في مقر وزارة الخارجية ببغداد إن "نحو ٧٠٪ من النساء العراقيات في المناطق الحضرية يذهبن للتعليم، فيما تتلقى ٣٠٪ منهن التعليم الثانوي"، مؤكدا أن "ربع نساء العراق أميات لا يعرفن القراءة والكتابة".

وأشار آد ملكيرت خلال الاحتفالية التي حضرها سفراء الدول العربية والأجنبية إلى "وجود تحد كبير للفتيات في الاندماج بالمجتمع"، معرباً عن أمله في أن "تتمكن بعثة الأمم المتحدة من مساعدة المرأة العراقية لتحقيق الاندماج".

وكشف ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق عن "وجود بعض الانجازات للمرأة في العراق منها تمثيلها في البرلمان بنسبة ٢٥٪"، داعيا إلى "تمثيلها في الحكومة أسوة بمجلس النواب".

من جهته، قال وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري في كلمة ألقاها خلال الاحتفالية إن "الدستور العراقي أنصف المرأة العراقية وبدأ صوتها يعلو"، مشدداً على "ضرورة ألا يكون وجودها في المرحلة المقبلة شكلياً".

وأوضح زيباري أن "عدد الموظفات الدبلوماسيات والإداريات ضمن كادر الوزارة يبلغ ٥٠١ من مجموع ١١٧٠، كما تعمل ١٦٨ دبلوماسية وإدارية في السفارات والملحقيات خارج العراق"، لافتا إلى "تغييب دور المرأة العراقية خلال العهود السابقة بشكل واضح".

وكانت بعثة الأمم المتحدة في العراق قد أكدت، العام الماضي، وجود العديد من القوانين العالقة في البرلمان والتي تعنى بشؤون المرأة والطفل، مبينة أنها تسعى إلى تحفيز الحكومة والبرلمان الجديد على تشريع تلك القوانين، فيما ذكرت إدارة المرأة بالجامعة العربية أنه تم إدراج العراق ضمن ست دول عربية تعاني من ارتفاع نسبة الأمية بين النساء وهي السودان واليمن والجزائر والمغرب ومصر إضافة إلى العراق.

ويصادف الثامن من آذار من كل عام عيد المرأة العالمي الذي ينظم فيه عدد من الفعاليات في بلدان العالم احتفاء بهذه المناسبة. وكانت إحدى وكالات الإغاثة الدولية قد عبرت بمناسبة اليوم العالمي للمرأة أن النساء في العراق يعانين آلاما مكبوتة فضلا عن وقوعهن ضحايا الفقر والعنف وانعدام الأمن. وسلطت "اوكسفام" في تقرير اصدرته الضوء على الصعوبات اليومية التي تواجهها المرأة بعد سنوات من الصراع.

وأوضح التقرير أن "المرأة العراقية تعاني آلاماً مكبوتة وحصارا في ظل دوامة من الفقر واليأس وانعدام الامن الشخصي رغم الانخفاض العام في مستويات العنف في البلاد". وحضت المنظمة، ومقرها بريطانيا، الحكومة على إنعاش الخدمات الاجتماعية. وقال جيرمي هوبس المدير التنفيذي للوكالة إن "النساء ضحايا يتعرضن للنسيان في العراق".

وأضاف "رغم مليارات الدولارات التي تنفق على إعادة إعمار العراق والمكاسب الأمنية الأخيرة، فان ربع النساء اللواتي أجريت معهن مقابلات يؤكدن انعدام فرص الحصول على المياه يوميا، كما ان ثلثهن لا يمكنهن إرسال أطفالهن إلى المدارس".

وتابع ان "اكثر من نصفهن كن عرضة لأعمال عنف".

يشار الى ان اكثر من ثلاثة ارباع الارامل اللواتي فقد جزء كبير منهن ازواجهن في معارك، لا يتلقين رواتب تقاعدية من الحكومة.

ولا يمكن لعدد كبير جدا توفير المياه النظيفة والكهرباء والغذاء والتعليم والعلاج الطبي لأسرهن.

وأجرت إحدى منظمات المجتمع المدني في العراق مسحا لصالح اوكسفام اظهر أن "ستين بالمئة من النساء يؤكدن أن مسألة الأمن لا تزال تشكل ابرز أسباب القلق" رغم استتباب الاوضاع الامنية نوعا ما.

وقال هوبس "هناك جيل كامل من العراقيين في خطر (...) الأمهات يرغمن على خيارات صعبة، مثل دفع مصاريف المدارس لأطفالهن والحصول على الرعاية الصحية، او الدفع للقطاع الخاص لخدمات الطاقة والمياه".

وشمل المسح الذي اجري العام الماضي حول "ابرز تحديات المرأة ومخاوفها" ١٧٠٠ من النساء من خلفيات متنوعة في الأرياف والمدن.

يشار الى ان اوكسفام سحبت موظفيها من العراق العام ٢٠٠٤ مع تصاعد العنف، لكنها لا تزال تدعم وكالات الإغاثة العاملة في البلاد.

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون